E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2002/95/Add.1
5 February 2002

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة الثامنة والخمسون

البند ١٤(ج) من جدول الأعمال المؤقت

**فئات محددة من الجماعات والأفراد:**

# النـــزوح الجماعي والمشردون

**تقرير ممثل الأمين العام المعني بمسألة المشردين داخليا، السيد فرانسيس دينغ، المقدم عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ٢٠٠١/٥٤**

**إضافة**

## التقرير عن البعثة إلى السودان*

---

* تـــوزع خلاصـــة التقرير عن البعثة بجميع اللغات الرسمية. ويرد التقرير نفسه في مرفق الخلاصة ويوزع باللغة التي قدم بها وباللغة العربية فقط.

(A) GE.02-10634 020302 040302

**خلاصة**

بناء على دعوة حكومة السودان، قام ممثل الأمين العام للأمم المتحدة المعني بمسألة المشردين داخليا، السيد فرانسيس م. دينغ، ببعثة رسمية إلى السودان في الفترة من ١١ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر. وكانت تلك هي البعثة الثانية التي يقوم بها الممثل إلى السودان، إذ سبق له أن زار البلد في عام ١٩٩٢.

وفي الخـــرطوم أجرى الممثل، وهو سوداني، حوارا صريحا وبناء ومثمرا مع فخامة الرئيس عمر البشير، والنائـــب الأول للرئـــيس، السيد علي عثمان محمد طه، وزراء الخارجية، والتعاون الدولي، والإعلام والاتصال، والتعلـــيم العـــالي، والدفاع، ورئيس مجلس الوزراء، ووزير المكتب الاتحادي، ومستشار الرئيس لشؤون السلام، ووزيـــر الدولة للشؤون الخارجية، ومدير وكالة الأمن الداخلي، ووالي الخرطوم وأعضاء إدارته، ورئيس ونائب رئـــيس الجمعـــية الوطنية، والأمين العام لمجلس الصداقة الدولية بين الشعوب. والتقى أيضا ممثلي وكالات الأمم المـــتحدة وســـائر المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وكذلك ممثلي المجتمع الدبلوماسي ومجتمع المانحين. وشمل البرنامج زيارات إلى مستوطنات للمشردين في الخرطوم وحواليها، وكذلك إلى الضعين وأبيي وعطبرة، تقابل خلالها مع السلطات المحلية والمشردين داخليا أنفسهم.

وكان مقررا في الأصل، كما لاحظ ذلك الممثل في تقريره إلى دورة الجمعية العامة السادسة والخمسين، أن تـــتم البعـــثة الثانية هذه في أيار/مايو ٢٠٠١، وكانت لتشمل آنذاك برنامج اجتماعات مكثفة مع المسؤولين الحكومـــيين في الخـــرطوم ومع ممثلي الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان في نيروبي، وكذلـــك زيارات ميدانية مكثفة إلى مستوطنات المشردين في كل من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة وتسيطر عليها الحركة المذكورة. وكان من المقرر أن تجمع بعثة أيار/مايو أيضا بين حلقة تدريبية حول التشريد في الداخل، كانـــت لـــتعقد في الخرطوم ووافقت عليها الحكومة وشارك في رعايتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمشروع المشترك بين مؤسسة بروكينغز وجامعة مدينة نيويورك بشأن التشريد في الداخل، الذي يشارك الممثل في إدارته. وكـــان من المقرر عقد دورة تدريبية مماثلة في جنوب السودان برومبيك، وذلك أيضا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبدعم من مشروع بروكينغز – جامعة مدينة نيويورك.

وكما لاحظ الممثل أيضا في تقريره إلى الجمعية العامة، عارض عناصر داخل الحكومة في آخر لحظة فكرة القـــيام بالبعثة والمضي في عقد الدورتين التدريبيتين وفقما كان مقررا، وذلك لأسباب لم يفصح عنها في البداية، ولو أن الممثل علم لاحقا أنه كانت لذلك علاقـــة بمخاوف من احتمال الإخلال بالسيادة القومية (A/56/168، الفقـــرة ٧٢). غير أنه، وكما أفيد بذلك أيضا، أعلنت الحكومة فعلا ترحيبها بزيارة الممثل للبلد لمناقشة الوضع، وكـــلها أمـــل في أن يتســـنى التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات البديلة. وبالتالي، كانت البعثة كما أجريت في أيلول/سبتمبر، أقل كثافة بشكل ملحوظ مما كان مقررا لشهر أيار/مايو. وقد ركزت بشكل واضح على التحاور

مع الحكومة وممثلي المجتمع الدولي في الخرطوم حول مشكلة التشرد الداخلي في السودان بغية إرساء الأسس لإيجاد استجابة وطنية معززة لهذه المشكلة، بدعم من المجتمع الدولي وبالتعاون معه. وكانت مناقشة عقد الحلقة الدراسية المتفق عليها سابقا في الخرطوم أيضا في محور أهداف البعثة.

وتحقيقا لهذه الغاية، ناقش الممثل الخاص مع الحكومة استنباط سياسة واستراتيجية وطنيتين بشأن التشرد داخليا، بما في ذلك إقامة جهة وصل ومؤسسة وطنيتين مناطتين بولاية صريحة تتمثل في الوفاء باحتياجات جميع الأشخاص المتأثرين، مع مزيد الدعم من المجتمع الدولي. ولعل أكثر نتائج البعثة إيجابية، وهي النتيجة التي تتوقف عليها النتائج الأخرى، الاتفاق بالإجماع داخل الحكومة على المضي، بعد التطرق بشكل فعال للمخاوف المتعلقة بالسيادة القومية، في تطبيق الخطط لعقد الحلقة الدراسية الوطنية في الخرطوم بما يستلزم ذلك من تحضيرات ومساهمات ملائمة من جانب الحكومة. ووافق أعضاء الحكومة على إجراء دراسة شاملة تستعرض سياسة الحكومة الحالية وتستنبط استراتيجيات تعاونية في ضوء المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد داخليا، وترتيبات الأمم المتحدة المؤسسية، والخبرة المكتسبة من الحلقات الدراسية الوطنية والإقليمية الأخرى بشأن التشرد داخليا. ووافقت الحكومة أيضا على استخدام الدراسة بوصفها الوثيقة الأساسية الرئيسية للحلقة الدراسية التي ستعقد بالخرطوم في عام ٢٠٠٢. ومن شأن هذه الحلقة الدراسية أن توفر منتدى يمكن فيه للحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وغير الحكومية ومجتمع المانحين والأشخاص المشردين أنفسهم مناقشة الاستجابة الوطنية للتشرد الداخلي بروح بناءة وتعاونية، واستنباط سبل تعزيز تلك الاستجابة بدعم من المجتمع الدولي وبالتعاون معه.

**المرفق**

**التقرير عن البعثة إلى السودان**

المحتويات


| | الفقرات | الصفحة |
|---|---|---|
| مقدمة ..... | ١ - ٧ | ٥ |
| أولا - البعثة ونتائجها ..... | ٨ - ٣٢ | ٧ |
| ثانيا - نداء من أجل تولي القيادة في المجال الإنساني ..... | ٣٣-٤٧ | ١٤ |
| ألف - تولي القيادة على المستوى الوطني..... | ٣٤-٤١ | ١٤ |
| باء - تولي القيادة على المستوى الدولي ..... | ٤٢-٤٧ | ١٧ |
| ثالثا - خاتمة ..... | ٤٨ | ١٨ |

**مقدمة**

١- يتميز السودان حتما بكونه يعد أكبر عدد من المشردين داخليا ليس فقط في أفريقيا وإنما في العالم بأسره. وفي بداية عام ٢٠٠١ كان هناك قرابة ٤ ملايين من السودانيين مشردين في السودان، في حين يقدر أن ٤٢٠ ٠٠٠ شخص كانوا قد طلبوا اللجوء إلى إثيوبيا وأوغندا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو وغينيا ومصر، وإلى عدد من الدول الأوروبية. وإضافة إلى ذلك، أعيد توطين الآلاف في استراليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية. ومن بين المشردين داخليا وعددهم ٤ ملايين من الأشخاص، تقدر مصادر الأمم المتحدة أن ١,٨ مليون شخص يوجدون بالعاصمة الخرطوم وحواليها. ويوجد قرابة ٥٠٠ ٠٠٠ شخص مشتتين في شرق السودان وفي كامل أنحاء ما يسمى بـ "المنطقة الانتقالية" التي تمتد عبر وسط السودان انطلاقا من نيالا في الغرب عبر جبال النوبة ووصولا إلى الدمازين في الشرق. ويعيش ٣٠٠ ٠٠٠ شخص آخر مشرد في المدن التي تسيطر عليها الحكومة في جنوب السودان، في حين أن العدد المتبقي، وهو ١,٤ مليون شخص، مشرد في المناطق الخاضعة لسيطرة المعارضة المتمثلة في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان.

٢- وفي حين أن الكوارث الطبيعية، وبشكل خاص الجفاف والمجاعة وأيضا الفيضانات، قد أدت إلى تشرد عدد كبير من الأشخاص في السودان، والسبب الرئيسي للتشرد في البلاد هو الحرب الأهلية التي اندلعت منذ عام ١٩٨٣ بين الحكومات المتتالية والحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان، وأنشطة مختلف المليشيات المتحالفة مع هذا الطرف أو ذاك أو التي تعمل بشكل مستقل. وأفيد مؤخرا بأن استكشاف النفط هو أيضا سبب من أسباب التشريد.

٣- وأصل النزاع وتعقده، وخطورة الوضع في مجال حقوق الإنسان والوضع الإنساني الناشئ عن الصراع، ورد تفصيلها إلى حد كبير في مستندات أخرى، بما في ذلك في تقرير ممثل الأمين العام المقدم إلى الدورة التاسعة والأربعين للجنة (E/CN.4/1993/35)، على إثر بعثته الرسمية الأولى إلى البلد في عام ١٩٩٢، وفي التقارير السنوية المقدمة إلى اللجنة وإلى الجمعية العامة من المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في السودان، وكذلك في تقارير منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية غير الحكومية. وفي حين استطاع الممثل أن يناقش مع السلطات التطورات السياسية في البلاد، مع الإشارة بشكل خاص إلى النزاع وآفاق السلم، اهتمت البعثة أساسا بأوضاع السكان المشردين والسبل التي قد تستجيب بها الحكومة، بشراكة مع المجتمع الدولي، لاحتياجاتهم بمزيد من الفعالية.

٤- وينحصر نطاق تركيز هذا التقرير الموجز في مناقشة أهداف ونتائج البعثة التي كانت، من ذلك المنظور، بعثة مثمرة. والممثل، الذي هو سوداني، قام ببعثته الرسمية الثانية إلى السودان في الفترة من ١١ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، بناء على دعوة من الحكومة. وفي الخرطوم أجرى حوارا صريحا وبناء ومثمرا مع فخامة

الرئـــيس عمر البشير، والنائب الأول للرئيس، السيد علي عثمان محمد طه، ووزراء الخارجية، والتعاون الدولي، والإعلام والاتصال، والتعليم العالي، والدفاع، ورئيس مجلس الوزراء، ووزير المكتب الاتحادي، ومستشار الرئيس لشـــؤون السلم، ووزير الدولة للشؤون الخارجية، ومدير وكالة الأمن الداخلي، ووالي الخرطوم وأعضاء إدارته، ورئيس ونائب رئيس الجمعية الوطنية، والأمين العام لمجلس الصداقة الدولية بين الشعوب. وتقابل الممثل أيضا مع كـــبار الموظفين من وكالات الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، وكذلك مع ممثلي المجـــتمع الدبلوماســـي ومجـــتمع المانحين. وشمل برنامج البعثة أيضا زيارات إلى مستوطنات المشردين في الخرطوم وحوالـــيها، وكذلك إلى الضعين وأبيي وعطبرة، تقابل خلالها مع السلطات المحلية والمشردين في الداخل أنفسهم والمجتمعات المضيفة.

٥- ولاحظ الممثل، في تقريره إلى دورة الجمعية العامة السادسة والخمسين (A/56/168) أن هذه البعثة الثانية كـــان مـــن المقـــرر في الأصل أن تتم في أيار/مايو ٢٠٠١، وكانت لتشمل آنذاك برنامج اجتماعات مكثفا مع المســـؤولين الحكوميين في الخرطوم ومع ممثلي الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في نيروبي، وكذلك زيارات ميدانية مكثفة إلى مستوطنات المشردين في المناطق التي يسيطر عليها كل من الحكومة والحركة. وكان من المقرر أن تجمع بعثة أيار/مايو بين عقد حلقة تدريبية حول التشرد الداخلي في الخرطوم، كانت الحكومة قد وافقت عليها وشارك في رعايتها كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمشروع المشترك بين مؤسسة بروكينغز وجامعة مدينة نيويورك بشأن التشرد الداخلي، الذي يشارك الممثل في إدارته. كما كان من المقرر عقد حلقة تدريبية في جـــنوب الســـودان في رومبـــيك، وذلك أيضا بالتعاون مـــع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبدعم من مشروع بروكينغز - جامعة مدينة نيويورك.

٦- وكمـــا لاحظ الممثل أيضا في تقريره إلى الجمعية العامة، عارض البعثة في آخر لحظة عناصر من الحكومة فيما كانت الحلقتان التدريبيتان تسيران كما كان مقررا، وذلك لأسباب لم يفصح عنها في البداية، ولو أن الممثل علم لاحقا أن لها علاقة مخاوف من احتمال الإخلال بالسيادة القومية (المرجع نفسه، الفقرة ٧٢). غير أنه، وكما أفيد بذلك أيضا، أعلنت الحكومة فعلا ترحيبها بزيارة الممثل للبلد لمناقشة الوضع، وكلها أمل في أن يتسنى التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات البديلة. وبالتالي، كانت البعثة كما أجريت في أيلول/سبتمبر أقل كثافة بشكل ملحوظ ممـــا كان مقررا لشهر أيار/مايو. وقد ركزت بشكل واضح على التحاور مع الحكومة وممثلي المجتمع الدولي في الخـــرطوم حول مشكلة التشرد الداخلي في السودان بغية إرساء الأسس لإيجاد استجابة وطنية معززة للمشكلة، بدعـــم المجـــتمع الدولي وبالتعاون معه. وكانت مناقشة عقد الحلقة الدراسية المتفق عليها سابقا مع السلطات في الخرطوم أيضا في محور أهداف البعثة.

٧- وتحقيقا لهذه الغاية، ناقش الممثل مع الحكومة استنباط سياسة واستراتيجية وطنيتين بشأن التشرد داخليا، بما في ذلك إقامة جهة وصل ومؤسسة وطنيتين مناطتين بولاية صريحة تتمثل في الوفاء باحتياجات جميع الأشخاص المتأثرين، مع مزيد الدعم من المجتمع الدولي. ولعل أكثر نتائج البعثة إيجابية، وهي النتيجة التي تتوقف عليها النتائج الأخرى، الاتفاق بالإجماع داخل الحكومة على المضي، بعد التطرق بشكل فعال للمخاوف المتعلقة بالسيادة القومية، في تطبيق الخطط لعقد الحلقة الدراسية الوطنية في الخرطوم، بما يستلزم ذلك من تحضيرات ومساهمات ملائمة من جانب الحكومة. وأعرب أعضاء الحكومة عن تأييدهم هذا النهج ووافقوا على إجراء دراسة شاملة تستعرض سياسة الحكومة الحالية وتستنبط استراتيجيات تعاونية في ضوء المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد داخليا، وترتيبات الأمم المتحدة المؤسسية، والخبرة المكتسبة من الحلقات الدراسية الوطنية والإقليمية الأخرى بشأن التشرد داخليا. ووافقت الحكومة أيضا على استخدام الدراسة بوصفها الوثيقة الأساسية الرئيسية للحلقة الدراسية التي ستعقد بالخرطوم في عام ٢٠٠٢. ومن شان هذه الحلقة الدراسية أن توفر منتدى يمكن فيه للحكومة ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وغير الحكومية ومجتمع المانحين والأشخاص المشردين أنفسهم مناقشة الاستجابة الوطنية للتشرد الداخلي بروح بناءة وتعاونية، واستنباط سبل تعزيز تلك الاستجابة بدعم من المجتمع الدولي وبالتعاون معه.

## أولا- البعثة ونتائجها

٨- يقوم النهج الذي توخاه الممثل في هذه البعثة وفي جميع البعثات القطرية التي قام بها، وهو نهج له صلة بشكل خاص بمشاغل حكومة السودان فيما يتعلق بالسيادة القومية، على التسليم بأن المشردين داخليا يندرجون في صلب الاختصاص القضائي المحلي وبالتالي في صلب السيادة القومية للدول المعنية. وهو يستند أيضا إلى الافتراض الأساسي لكون السيادة القومية تحمل معها مسؤوليات تجاه المواطنين وكون الحكومات تتولى تلك المسؤوليات في الظروف العادية. وعندما يتعذر على الحكومات، لمجموعة متنوعة من الأسباب، توفير الحماية والمساعدة الكافيتين لمواطنيها، فإنه ينتظر منها أن تلتمس، أو على الأقل ترحب، بالتعاون الدولي لتكميل أو مؤازرة ما تقوم به هي من جهود.

٩- وكما سبق أن أكد ذلك باستمرار الممثل، وكذلك أفراد المجتمع الإنساني الدولي ومجتمع المانحين طوال البعثة، فإن السودان أشد البلدان تأثرا بأزمة التشرد الداخلي. وضخامة هذه المأساة الإنسانية والخاصة بحقوق الإنسان تفرض على الحكومة ليس فقط تعبئة التعاون الدولي للاستجابة لاحتياجات المساعدة والحماية الخاصة بالمشردين في البلد وإنما أيضا لعب دور قيادي على المستوى الدولي للنهوض بقضية ملايين الأشخاص المشردين في الداخل في جميع أنحاء العالم.

١٠- وهـــذا لا يعني أن الحكومة تغفل حاليا معاناة المشردين في البلاد أو الحاجة إلى مساعدة دولية. فعلا فإن نـــداء الأمـــم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات من أجل السودان لعام ٢٠٠١ لاحظ أن السلطات الوطنية والمحلـــية ونظيراتهـــا في الســـودان أظهرت، خلال عام ٢٠٠٠، ميلا متزايدا إلى المشاركة في العمليات الإنسانية وتنسيقها، وفي التقييم والتخطيط وصنع القرار، مما وصف بأنه نزعة مستحبة ينتظر أن تميز بشكل متزايد علاقات العمل مع المجتمع الإنساني الدولي.

١١- وارتـــأى الممـــثل من ناحيته أنه منذ بعثته في عام ١٩٩٢ اتخذت الحكومة واتخذ المجتمع الإنساني الدولي خطـــوات مشجعة تسير في الاتجاه العام للتوصيات التي تقدم بها آنذاك في ضوء زيارته إلى مستوطنات المشردين بضواحي الخرطوم وفي أبيي على "الحدود" بين شمال السودان وجنوبه.

١٢- وفيما يتعلق بالمخيمات في ضواحي الخرطوم، وكما سبق أن ذكر ذلك الممثل في تقريره على إثر زيارته الأولى، كشفت الأوضاع بالمخيمات عن وجود مشاحنة واضحة بين مجموعة الخدمات الإنسانية التي تفيد التقارير بتوفيرها للمشردين واستياء السكان الجلي من الظروف المتردية المتأصلة في تشريدهم، بعيدا عن منازلهم وفي عزلة نسبية عن المدينة المجاورة. ومن جهة أخرى فإن الوضع في أبي، حيث يعيش السكان إما في فقر أو تشريد ولكن عـــلى مقـــربة من جذورهم في الجنوب غير البعيد، يتناقض بشكل واضح مع الظروف في المخيمات في ضواحي الخـــرطوم. ولـــو أن امدادات الإغاثة لم تصل بسبب انعزال المنطقة عن بقية البلاد أثناء موسم الأمطار، استطاع الســـكان الـــبقاء بفضـــل قدرتهم على تدبير أمورهم عن طريق استغلال الأراضي في حدود القيود الإقليمية التي يفرضـــها الوضـــع الأمني، أو بجمع الأغذية البرية من محيطهم الطبيعي، رغم القيود التي تفرضها أوضاع الحرب. والفرق الأساسي بين المستوطنات في حوالي الخرطوم والمستوطنات في أبيي لا يتمثل في كون السكان في أبيي أكثر حظوة بقدر ما يتمثل في كونهم يتمتعون بدرجة دنيا مقبولة من الأمن والكرامة والإستقلالية.

١٣- وانثبقـــت عـــدة استنتاجات من حالتين متباينتين عرضهما الممثل على الحكومة لتنظر فيهما ولا تزالان ســـاريتين إلى الـــيوم. أولا، ومهما كانت الخدمات المقدمة، فإن وجود المشردين خارج المدينة مباشرة حيث لا يشـــكلون إلا جـــزءا من المجتمع الحضري ولا يعيشون في محيطهم الطبيعي، إنما هو حط من الكرامة المتأصلة في الإنسان، لا سيما وأن الشعب يعتقد أن هؤلاء الأشخاص قد رحلوا قصد "تنظيف" المدينة وتخليصها من العناصر غير المرغوب فيها. ثانيا، فإن الظروف المادية للمشردين كما تنعكس في مساكنهم الفقيرة لا تفسر بشكل ملائم الغاية من ترحيلهم من المدينة.

١٤- والنهج البديل الذي يفرض نفسه هو ضرورة إعطاء السكان، متى سمحت الظروف الأمنية بذلك، إمكانية الخيار بين العودة إلى مناطقهم الأصلية أو إلى أقرب المستوطنات إلى محيطهم الطبيعي، ومنحهم الحماية والمساعدة اللازمـــتين لاستئناف عيش ريفي عادي وذاتي الاستدامة. وكحل بديل، يجب مساعدة الأشخاص الذين يختارون

عـــدم العودة إلى مناطقهم الأصلية على التنقل بحرية في أي منطقة من مناطق البلاد، بما في ذلك المراكز الحضرية، ومدهـــم بالمســـاعدة اللازمة للاندماج كمواطنين عاديين. والبديل الثالث الذي يقترحه الممثل هو أن الأشخاص الذين يختارون البقاء في المخيمات يجب ألا توفر لهم وحسب الخدمات من النوع الذي يصفه الممثل بأنه ضروري وإنما يجب أيضا مساعدتهم بما يلزمهم لبناء مساكن لائقة أكثر وأكثر دواما للمساعدة على التعويض عن عزلهم عن ظروف العيش الحضرية.

١٥- وكمـــا سبقت الإشارة إلى ذلك أعلاه، مما شجع الممثل خلال بعثته الأخيرة التدابير التي اتخذتها الحكومة واتخذهـــا المجتمع الإنساني الدولي والتي سارت في الاتجاه العام لهذه التوصيات. فعلى سبيل المثال قام الممثل مجددا بـــزيارة مستوطنات المشردين في ضواحي الخرطوم وزار أيضا الضعين وأبيي وعطبرة. وإن لم تكن هذه الزيارات مكـــثفة إلا أنـــه استطاع من خلالها أن يتبين التحسينات التي سجلت كجزء من برنامج إعادة التخطيط الجاري والمثير للجدل أحيانا في ضواحي الخرطوم. وبرفقة ممثلي ولاية الخرطوم، وكذلك وزير الهندسة والإسكان السابق الذي كان، حتى تقاعده قبل البعثة ببضعة أشهر، مسؤولا عن برنامج إعادة التخطيط الحضري، زار الممثل مناطق الخرطوم الشمالية، بما فيها الشغلة والعزبة وسوق الستة والكرتون كسلا والتكامل والحاج يوسف. والتباين بين المـــناطق التي أشار إليها الوزير السابق للهندسة والإسكان بأنها "تمت معالجتها" والمناطق التي "لم تعالج" مذهل. فمـــنطقة أصـــل المقيمين، وجميعهم لهم على ما يزعم سند ملكية قطع أراضيهم، يمكن معرفتها من نوع السكن وكذلـــك المساحة المبنية. فهناك نزعة لدى الوافدين الجدد من مناطق النـــزاع إلى العيش في سكن من الطين من غرفة واحدة أو في التكل في مساحات مفتوحة، أما المقيمون لأجل أطول، ومعظمهم من مختلف مناطق الشمال، فقد بنوا سكنا أكثر متانة ومجمعات سكنية مسيجة. ومن الواضح أن المنطقة قد تم تطويرها وتعزيزها منذ زيارة الممثل السابقة في عام ١٩٩٢، لكن السكان المشردين في الجنوب ما زالوا في وضع سييء نسبيا، وذلك على ما يزعم بسبب تزايد فقرهم وافتقارهم للموارد اللازمة لنهوضهم بأنفسهم.

١٦- وزار الممـــثل أيضـــا مـــناطق أمدرمان، بما في ذلك مرزوق في بلدة كرري، مرورا بحراس/دار السلام والصـــالحين وأنغـــولا ومخطط إسكان بنك الغاري، كما قام بجولات قصيرة عبر معسكرات ود البشير والسلام/ أمدرمـــان. وفي مـــرزوق، التي لم تقدم فيها إلا مساعدة ضئيلة للوافدين من الجنوب ومن النوبة، ولم تستكمل عمليـــات توزيع الأراضي، فإن هذه الأماكن مكتظة وظروف العيش فيها متواضعة جدا. وقد أشار ممثلو ولاية الخرطوم إلى هذه المناطق بأنها مناطق "غير معالجة".

١٧- وأخبر الممثل بأن هناك عملية تخطيط جارية في المخيمات، وهي تتطلب تسجيل المقيمين وهويتهم والتأكد من مركزهم للتأهل لملكية الأرض. وأجريت أيضا دراسة استقصائية حددت المواقع المقبلة للشوارع الرئيسية. ومن المزمع أن ترسم جميع الشوارع الأخرى في وقت لاحق، وأن يقوم الأشخاص الآخرون المؤهلون لملكية قطع الأرض

بإزالة مآواهم الحالية وإعادة بناء المساكن في قطع الأرض الجديدة بحسب لوائح ومعايير وزارة الإسكان. وشرح للممثل أن الأولوية تعطى للأشخاص المتزوجين الذين لهم أسر، وعلى طالبي الحصول على هذه الأراضي الاستظهار بوثائق الزواج والجنسية. ولئن كانت مزايا هذه المعايير واضحة إلا أنها يحتمل أن تستبعد المشردين المعوزين الذين ليسوا متزوجين والمشردين المعوزين الذين أضاعوا أوراقهم، لا سيما أنه ليس واضحا كيف يمكن الحصول على وثائق بديلة. ويثير ذلك أيضا مشاغل حول وصول الأسر التي تعيلها إمرأة إلى ملكية الأراضي، علما بأن عدد هذه الأسر كبير ويجب أن تحظى احتياجاتها الإنسانية بدرجة عالية من الأولوية.

١٨- ولو أن هذه العملية بدأت في عام ٢٠٠٠ إلا أنه يلاحظ أن التقدم المحرز حتى الآن بطيء. وأعرب عن مشاغل أيضا إزاء تنفيذ برنامج إعادة التخطيط، وبشكل خاص لأنه جاء أحيانا متقطعا أو أسيء إيصاله إلى الأسر المشردة المتأثرة من العملية بشكل مباشر.

١٩- وبالإضافة إلى ذلك، أخبر الممثل بأن العملية تخضع لقيود الأراضي التي تملكها الحكومة، ونتيجة لذلك فإنه يعاد توطين أسر من المشردين يقدر عددها ما بين ٠٠٠ ٦ و٠٠٠ ٧ أسرة، وذلك على طرفي منطقة أم درمان الحالية، وستصبح بذلك أكثر عزلة عن سبل الوصول إلى الرعاية الصحية والتعليم والنقل والأسواق وفرص العمل.

٢٠- ومن حيث مساعدة المشردين على الاستيطان في الأماكن القريبة من محيطهم الطبيعي، تتعلق إحدى المبادرات التي يشارك فيها الممثل شخصيا بإعادة توطين أسر الدينكا المشردين من أماكنهم الحالية في شمالي السودان إلى مناطق أصلهم في مقاطعة أبيي. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، منحت مدينة روما الممثل جائزة السلم والعمل الإنساني، اعترافا منها له بعمله في إثارة وعي وتعبئة المجتمع الدولي فيما يتعلق بمعاناة المشردين داخليا. وتشمل الجائزة منحة قدرها ٠٠٠ ٢٥ دولار من دولارات الولايات المتحدة تنفق على النشاط المعترف فيه بالفضل للفائز بالجائزة. وبناء على مشورة الوكالات الإنسانية العاملة في السودان، سخر الممثل مبلغ الجائزة لدعم إنشاء مركز عبور في أبيي من شأنه أن يوفر الخدمات الأساسية للمشردين الذين غادروا مساكنهم في الجنوب وتوجهوا إلى أماكن بديلة في شمال البلاد أو عائدوا من الشمال إلى بيوتهم في الجنوب، وذلك نظرا لأهمية أبيي بوصفها نقطة التقاء بين شمال السودان وجنوبه. وفي الندوة السنوية في المعتكف التي ضمت المقيمين/المنسقين الإنسانيين في سويسرا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، ودعما لهذه المبادرة، تعهد كل من ممثلي منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومكتب منسق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي، بالمساهمة في المشروع بنفس القدر.

٢١- وتقابل الممثل، أثناء البعثة، مع أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري لاستعراض هذا الاقتراح واستكشاف السبل التي يمكن بها تحقيق الدعم المشترك بين الوكالات. وكان الفريق القطري عموما مؤيدا للاقتراح بل وأسهم

بأفكار من أجل زيادة توسيع نطاقه إلى ما يتعدى مجرد إقامة مركز عبور. وفي ذلك الاجتماع شكلت فرقة عمل داخل البلاد لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي يهمها الأمر، وما انفكت هذه الفرقة تطور مشروعا يهدف إلى تسهيل إعادة توطين أسر الدينكا في مناطق أصلهم في أبيي ونقلهم من أماكن إقامتهم الحالية في شمالي السودان وفي حدود إطار أوسع لبناء السلم/تحويل الصراع، سيعود بالنفع على المجموعات الإثنية المجاورة في شمال وجنوب أبيي.

٢٢- وكان هناك في السابق ٢٣ مجلسا قرويا في محافظة أبيي. غير أنه في حالة الصراع الحالية، فإن جميع السكان المدنيين إما انتقلوا إلى مدينة أبيي أو شردوا، ومعظمهم في اتجاه الشمال، ودمرت قراهم. وكان للتشريد أثر خطير على حالة الأمن الغذائي المحلي، ذلك أن المزارعين من الدينكا لم يكن بمستطاعهم الوصول إلى أراضيهم الزراعية التقليدية. وبالإضافة إلى ذلك مما زاد الوضع تفاقما حالات التوتر بين المزارعين الرعويين من قبيلتي الميسيرايا والدينكا، التي أججها أحيانا تسليح الحكومة والحركة لهذا الطرف أو ذلك. وأصبحت الحاجة إلى المصالحة بين الدينكا والميسيرايا ودعم الأنشطة التي من شأنها أن تفضي إلى التعاون وتسوية النزاع مصدر قلق رئيسيا لقيادة المجموعتين.

٢٣- وفي هذه الخلفية، يهدف المشروع، في مرحلة تجريبية، إلى تسهيل إعادة تأهيل مجموعات مختارة في محافظة أبيي بغية خلق الظروف المفضية إلى عودة أسر الدينكا من شمالي السودان وتقديم الدعم لعودتها إلى عيش مستدام، وكذلك إقامة علاقات سلمية مع الميسيرايا. وتعتبر العودة إلى مركز أبيي التقليدي بوصفه مفترق طرق سلمي وتعزيز القدرة المحتملة على التأثير على الوضع السياسي في السودان هدفا أساسيا.

٢٤- وبعد المزيد من المشاورات المكثفة مع قيادة الدينكا في أبيي والخرطوم، ومع المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة، سيساعد المشروع عددا من الأسر المشردة في أبيي على العودة إلى قراها، قبل مساعدة الأسر التي كانت قد شردت بالفعل خارج منطقة أبيي. والبعض من أسر الدينكا التي لها مهارات في ميداني التعليم والصحة يجوز انتقاؤها خصيصا أيضا للعودة من مناطق أخرى إلى مناطق أبيي الريفية. ويؤمل أن يكون ذلك طريقة أكثر استدامة لبدء برنامج للعودة، وأن يكون الأساس لمزيد مبادرات العودة وإعادة التوطين في المستقبل، الأمر الذي من شأنه أن يوفر فرصا للأسر المشردة حاليا في الخرطوم وفي مناطق شمال السودان الأخرى.

٢٥- وستقدم وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدعم لتوفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والمياه والإصحاح؛ والمساعدة الغذائية للعائدين، بما في ذلك برامج التغذية المدرسية؛ وبناء القدرات لدعم التدريب وإثارة الوعي في مجال تحويل النزاع في المجتمعات المستهدفة؛ وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية من خلال مخططات العمل مقابل الغذاء؛ واتخاذ تدابير ترمي إلى تحسين الأمن الغذائي. وستكون السلطات الوطنية والمحلية من ناحيتها مطالبة بالقيام بتسجيل المشاركين؛ وتسهيل نقلهم؛ وتوفير الحماية لهم عند اللزوم، والتعاون في توفير

الخدمـــات الأساسية. وبشكل خاص سيكون ضمان الأمن أساسيا لقرار الدينكا العودة والبقاء في المنطقة. وقد يتطلب ذلك وضع ترتيبات تشمل الأطراف في النزاع، ولا سيما الحكومة والحركة.

٢٦- وأخـــبر الممـــثل أيضا أثناء البعثة بمشروع رائد لإعادة توطين الأشخاص المشردين في الداخل في جنوب دارفـــور، ساعد زهاء ٦٠٠ أسرة من الدينكا على الوصول إلى الأراضي الزراعية لمدة الـ ٢٠ عاما المقبلة، وقدم المساعدة في مجالات الأمن الغذائي والتعليم والمياه والخدمات الصحية. ومن المزمع أن يساعد المشروع ما مجموعه ٠٠٠ ٤ أســـرة عندما يتم تمويله تمويلا كاملا. ويدعم المشروع كل من اللجنة الأوروبية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولـــة (اليونيســـيف)، وبـــرنامج الأغذية العالمي، ومكتب منسق الشؤون الإنسانية، وصندوق إنقاذ الطفولة (المملكة المتحدة)، ولجنة أوكسفورد للإغاثة من الجوع (أوكسفام)، والمؤسسة الألمانية للتنمية، وكذلك إدارات ووزارات حكومية مختلفة.

٢٧- وارتئي أن المشروع هام بشكل خاص حيث إنه يمثل تحولا لازما إلى حد بعيد من التركيز الحصري تقريبا على الإغاثة والمساعدة في حالات الطوارئ إلى المشاريع التي تهدف أيضا إلى مساعدة المشردين على الاعتماد على أنفسهم. ولاحظ بعض أعضاء مجتمع المساعدة الإنسانية أن التركيز الأساسي على تدخلات الإغاثة المحضة قد خلق أعـــراض تبعية في صفوف العديد من المشردين في الداخل وتجاهل فعلا الواقع الذي يواجهه العديد من المشردين داخل السودان. وعلى الرغم من استمرار النزاع والكوارث الطبيعية في خلق أعداد كبيرة من المشردين واحتياجات هائلـــة في مجـــال الإغاثة من غذاء ومياه نظيفة وملاءات من البلاستيك وأغطية ولوازم طبخ، إلا أنه توجد أيضا مناطق بأكملها في شمالي وجنوبي السودان يقيم فيها أشخاص مشردون باستمرار منذ عشرة أعوام أو أكثر. وقد كانت لتشريدهم أبعاد وآثار اجتماعية - اقتصادية هامة. وتفيد التقارير بأن عددا صغيرا جدا فقط من المشردين اســـتطاع أن يعـــود مجددا إلى أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية السابقة، وهم اليوم مكتفون ذاتيا. ولقد شهدت الأغلبية العظمى اشتداد الفقر وفقدت سبل عيشها. وهي بحاجة إلى استكشاف وإيجاد حلول بديلة لوضعها الحرج.

٢٨- وكمـــا تشير إلى ذلك وثيقة مشروع من مشاريع الأمم المتحدة، فإن إبقاء المشردين داخليا في المخيمات بشكل دائم معتمدين كليا أو جزئيا على المساعدة الإنسانية إنما هو "بكل وضوح لا يشكل خيارا دائما يمكن أن يشـــجعه المجـــتمع الدولي. غير أن ذلـــك هو ما حصل تحديدا للعديد من المشردين في الداخل على مدى العقد الماضي"[(١)]. وبهذا الخصوص يلاحظ الممثل القلق الذي أثير في عملية النداءات الموحدة لعام ٢٠٠٢ وأنه في حين تم

---

(١) بـــرنامج الأمـــم المتحدة الإنمائي، إعادة توطين وتأهيل وإدماج المشردين داخليا وثيقة المشروع SVD/00/001/A/07/UNDP، ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، الصفحة ٤.

الوفـــاء بإجمـــالي الاحتياجات المحددة في نداء عام ٢٠٠١ إلا أن التفاوت الذي كان واضحا في عام ٢٠٠٠ بين القطاع الغذائي والقطاع غير الغذائي قد استمر في عام ٢٠٠١. والاحتياجات الأساسية مثل أمن الأسر والتغذية والمياه/الاصحاح والتعليم، وكذلك حقوق الإنسان وبناء السلم، قد عانت جميعها من عدم كفاية التمويل، الذي أثر بدوره سلبا على الهدف الاستراتيجي المتمثل في الانتقال بالمجموعات الضعيفة إلى دورة إنتعاش وإعادة تأهيل.

٢٩- وعلى الرغم من هذه المشاغل ارتأى الممثل أن المبادرات المتخذة حتى الآن ايجابية على العموم. غير أنه من الواضـــح أيضا في نفس الوقت أن هذه المبادرات أساسية ومخصصة وآثارها منفردة بمعنى أنها لا تشكل جزءا من سياســـة واستراتيجية وطنيتين أوسع وأشمل وأكثر تناسقا لمعالجة أزمة التشريد بدعم من المجتمع الدولي وبالتعاون معـــه. فـــبإمكان السياســـة والاستراتيجية الحكومية المتناسقتين أن توفرا أساسا سليما للتعاون الدولي من أجل التخفيف إلى حد كبير من معاناة الملايين من المشردين في البلاد والتقليل إلى أدنى حد من تزايد أعدادهم.

٣٠- فعـــلا، فإن عدم وجود وثيقة تبين سياسة الحكومة واستراتيجيتها للوفاء باحتياجات المشردين في مجالي المساعدة والحماية قد أشار إليه فعلا أعضاء الحكومة والمجتمع الإنساني بوصفه مشكلة هامة. وما ينتج عن ذلك من افـــتقار للوضوح في أهداف الحكومة فيما يتعلق بالوفاء باحتياجات مواطنيها المشردين، بما في ذلك عدم وجود تعريف متفق عليه من جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة لمن يعتبر مشردا في الداخل - وقد رأى البعض من أعضاء الحكومـــة عـــلى ما يزعم أن المشردين في الداخل يجب اعتبارهم مهاجرين اقتصاديين - يحول دون صياغة رؤية مشتركة وبالتالي استراتيجية إنسانية مشتركة من قبل الحكومة ومجتمع المساعدة الإنسانية الدولي. ولوحظ أن هذا بدوره ما من شأنه إلا أن يثني المانحين عن تمويل الأنشطة الإنسانية في البلاد بشكل أكمل.

٣١- وبالإضـــافة إلى ذلـــك، ومما يزيد المشكلة تعقيدا عدم وجود جهة وصل داخل الحكومة مكلفة صراحة بالمسؤولية عن المشردين. وتوجد فعلا لجنة للعمل التطوعي والإنساني على مستوى ولاية الخرطوم فيما توجد على المستوى الاتحادي لجنة المعونة الإنسانية، وهي تابعة لوزارة التعاون الدولي. وتلك اللجنتان تعملان كجهتي وصل لمجـــتمع المساعدة الإنسانية، بما في ذلك بالنسبة للمنظمات التي تساعد المشردين في الداخل. ورغم وجود هاتين المؤسستين أشار فريق الأمم المتحدة القطري إلى عدم وجود محاور داخل الحكومة مناط بالمسؤولية المحددة والصريحة عن المشردين في الداخل على أنه مشكلة خطيرة.

٣٢- غـــير أن وزيـــر الدولـــة للشـــؤون الخارجية في الخرطوم أخبر الممثل بأنه يجري إنشاء إدارة تركز على الأشـــخاص المشردين في الداخل في لجنة المعونة الإنسانية ستضع في الوقت المناسب مبادئ توجيهية للبرمجة فيما يـــتعلق بالمشردين. ومن المقرر أن توفر هذه الإدارة الجديدة نقطة دخول المجتمع الدولي في التعامل مع المشردين داخليا، وستتعاون مع المجتمع الدولي بروح من الالتزام الايجابي.

## ثانيا - نداء من أجل تولي القيادة في المجال الإنساني

٣٣- ركز الممثل، في مناقشاته مع المسؤولين الحكوميين، على أن البلد متأثر للغاية من التشريد في الداخل وعليه فإن على السودان تولي القيادة بشأن هذه المسألة، وذلك أولا وقبل كل شيء على المستوى الوطني، في الاستجابة لاحتياجات الحماية والمساعدة الخاصة بمواطنيها المشردين؛ وثانيا، على المستوى الدولي أيضا في الدفاع عن قضية المشـــردين داخليا في العالم. وبالإضافة إلى ذلك، ارتأى الممثل أن تعهدا صريحا وراسخا من جانب الحكومة تجاه هـــذه المسألة من شأنه أن يحفز على الأرجح استجابة مماثلة من مجتمع المانحين. وبالإضافة إلى الوفاء باحتياجات المواطـــنين المشردين، من شأن مثل هذه القيادة أن تعزز إلى حد كبير مكانة السودان ونفوذه في المجتمع الإنساني الدولي.

### ألف- تولي القيادة على المستوى الوطني

٣٤- فيما يتصل بتولي دور القيادة على المستوى الوطني، ناقش الممثل مع الحكومة الحاجة إلى استنباط سياسة واستراتيجية وطنيتين بشأن الأشخاص المشردين في الداخل، بما في ذلك إقامة جهة وصل وطنية ومؤسسة تناطان بولاية صريحة تتمثل في الوفاء باحتياجات المتأثرين من أزمة التشريد.

٣٥- وأعـــرب أعضـــاء الحكومة على جميع المستويات عن تأييدهم لهذا النهج. وفعلا اتفق، في المناقشات مع النائب الأول للرئيس وبناء على اقتراحه، على أن تجري الحكومة دراسة شاملة تستعرض برامج الحكومة الجارية فـــيما يتعلق بالأشخاص المشردين في الداخل بغية استنباط استراتيجيات تعاونية في ضوء المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي وترتيبات الأمم المتحدة المؤسسية. كما اتفق على أن تعمل وزارة التعاون الدولي بوصفها جهة الوصل لهذه الدراسة. وفي اجتماع لاحق بين الممثل ووزير التعاون الدولي، رحب الوزير بهذا التطور وأكد للممثل أنه سيلتقي بنظرائه في وزارة الخارجية لاستنباط طرائق هذه الدراسة.

٣٦- ودعـــا الممثل والي الخرطوم، بوصفها المدينة التي تستضيف أكبر عدد من الأشخاص المشردين داخليا في السودان، إلى لعب دور نشط في هذه الجهود. وجاء رد الوالي على هذا النداء بالايجاب.

٣٧- وبالإضافة إلى إجراء الدراسة الشاملة، اتفق أيضا الممثل والنائب الأول للرئيس على أن تشكل الدراسة وثيقة من وثائق المهمات الأساسية الرئيسية للحلقة الدراسية المزمع عقدها في الخرطوم. وكما تمت مناقشة ذلك مع النائب الأول للرئيس ووزير الخارجية ووزير التعاون الدولي، من المزمع أن توفر الحلقة الدراسية منتدى يتسنى فـــيه لـــلحكومة ووكـــالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية وغير الحكومية ومجتمع المانحين وممثلي الأشخاص

المشردين في الداخل أنفسهم مناقشة الاستجابة الوطنية للتشريد الداخلي بروح بناءة وتعاونية، بغية استنباط سبل تعزيز تلك الاستجابة بدعم من المجتمع الدولي وبالتعاون معه.

٣٨- وبعد بعثة الممثل، طلبت بعثة السودان الدائمة في جنيف من مكتب الممثل نسخا من تقارير حلقات دراسية وطنية وإقليمية مماثلة عقدها الممثل في أنحاء مختلفة من العالم بالتعاون مع شركاء آخرين ونالت تقدير اللجنة والجمعية العامة، وحصلت البعثة الدائمة على هذه النسخ. وعقد الممثل أيضا اجتماعا بناء جدا مع وزير الخارجية في نيويورك لاطلاعه على نتائج بعثته وتبادل وجهات النظر حول الخطوات الواجب اتخاذها لمتابعة توصيات الممثل والاتفاقات التي تم التوصل إليها مع السلطات أثناء البعثة. ومما شجع الممثل كثيرا الموقف الايجابي الذي تحلى به الوزير والاستعداد الذي أبداه للتعاون بخصوص أنشطة المتابعة. وقد أعاد تأكيد ذلك لاحقا ممثل السودان الدائم لدى الأمم المتحدة بنيويورك وكبار أعضاء وفده في رسالة مؤرخة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وقد كتب الممثل الدائم للسودان لدى الأمم المتحدة يقول: "كما تعلمون نحن حريصون جدا على أن تضطلعوا بولايتكم بدعم كامل من جميع الدول الأعضاء. ولقد أعربنا عن ذلك في مناسبات مختلفة، بما في ذلك أثناء اجتماعكم الأخير مع معالي وزير الخارجية الدكتور مصطفى عثمان اسماعيل، لدى تواجده بنيويورك، وسنظل نفعل ذلك في المستقبل".

٣٩- والتطورات بعد العودة إلى السودان على إثر البعثة تبدو أيضا مشجعة. وقد أخبر الممثل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ بأن وحدة السلام التابعة للجنة المعونة الإنسانية قد فوضت وزير التعاون الدولي للعمل بوصفه جهة الوصل للدراسة الشاملة ولوضع سياسة وطنية بشأن الأشخاص المشردين في الداخل. واجتمعت جهة الوصل للأشخاص المشردين في الداخل بمكتب برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالخرطوم مع مدير وحدة السلام وأخبرت بالخطوات التي ستتخذ بهذا الخصوص والتي ستبدأ بجمع المعلومات عن السياسات القائمة فيما يتصل بالمشردين داخليا من جميع الوزارات الاتحادية وحكومات الولايات والإدارات ذات الصلة. وبالاستناد إلى المعلومات المجمعة، سيتم إعداد تقرير شامل وستتم مناقشته على مختلف مستويات الحكومة. وستنشأ فرقة عمل تتألف من موظفي الحكومة والأخصائيين والأكاديميين، ستكلف بمهمة وضع مشروع وثيقة سياسة عامة حول الأشخاص المشردين في الداخل ستناقش في حلقة دراسية حكومية داخلية. وفي هذه المرحلة، يمكن دعوة ممثلي وكالات الأمم المتحدة إلى المساعدة على مزيد تطوير مشروع السياسة العامة. ويستعرض مشروع السياسة العامة في نهاية المطاف في حلقة دراسية وطنية أشمل بشأن التشريد الداخلي، تضم مشاركين من الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وممثلي المشردين في الداخل. ومن المقرر أن يكتمل جمع المعلومات وتحليلها قبل شباط/فبراير ٢٠٠٢ وأن تنظم الحلقة الدراسية الوطنية بعد ذلك بشهرين، أي في شهر نيسان/أبريل إذا أمكن ذلك.

٤٠- وأخبر الممثل أيضا بأن المناقشات مع مدير وحدة السلام تطرقت أيضا للدور المحتمل للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي تحديدا، في دعم هذه العملية. وفي حين أن الأمر يحتاج إلى مزيد النقاش، تم إبراز عدد من المجالات التي يحتمل أن يتسنى فيها لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي دعم العملية، ومن بين هذه المجالات نشر المبادئ التوجيهية على نطاق واسع باللغتين العربية والانكليزية وتقديم الدعم المالي واللوجستي للعملية. وبهذا الخصوص، اقترح برنامج الأمم المتحدة الانمائي أن تستفيد العملية ككل من استراتيجية متفق عليها عوضا عن التطرق للقيود في كل مرحلة من المراحل.

٤١- ويتمثل تطور جدير بالذكر، بعد البعثة، في اعتماد الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين للقرار ١٧٥/٥٦ الذي يرحب بزيارة الممثل، وكذلك بتعهد الحكومة بمواصلة جهودها الرامية إلى معالجة مشكلة الأشخاص المشردين في الداخل والقيام بشكل فعلي بمتابعة زيارة الممثل، بما في ذلك عقد مؤتمر حول موضوع التشرد داخليا في المستقبل القريب. واستجابة لرد الفعل الايجابي هذا على البعثة ونتائجها، تعهدت بعثة السودان الدائمة في نيويورك بالتعاون عن كثبت مع الممثل في متابعة نتائج البعثة.

## باء- تولي القيادة على المستوى الدولي

٤٢- تماما كما شدد على ذلك الممثل أثناء بعثته في عام ١٩٩٢ فإنه ألح مجددا على أن السودان لما كان أكثر بلدان العالم تأثرا بالتشرد الداخلي فإنه بإمكانه أن يكسب الكثير من تولي القيادة في هذه المسألة على المستوى الدولي أيضا، من خلال مناصرة قضية التشرد الداخلي. وتجدر الإشارة إلى أن الممثل لاحظ، بصدد بعثته السابقة، أن السودان يمكن أن يكون في وضع يؤهله لأن يكسب دبلوماسيا من دعم مبادرات المجتمع الدولي المتعلقة بموضوع التشريد الداخلي، بل ومن مناصرتها. وبهذا الخصوص لاحظ الممثل كذلك أن الوفد السوداني في جنيف كان قد دافع بالفعل عن الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي باستنباط أدوات وآليات لحماية المشردين داخليا تكون شبيهة بالأدوات والآليات التي أنشئت للاجئين بعد الحرب العالمية الثانية (E/CN.4/1993/35، الفقرة ٢٢٠).

٤٣- وكما وردت الإشارة إلى ذلك في التقرير الرئيسي للممثل، المقدم إلى الدورة الحالية للجنة (E/CN.4/2001/95)، وكذلك في تقاريره السابقة إلى اللجنة والجمعية العامة، كان التركيز الرئيسي للولاية منذ بدايتها وبشكل أساسي على مسألة استنباط أدوات وآليات لحماية المشردين في الداخل. فعلا، عندما طلبت اللجنة لأول مرة من الأمين العام أن يعين ممثلا في عام ١٩٩٢، كانت إحدى المهام التي كلف بها الممثل صراحة بحث قانون حقوق الإنسان الدولي والقانون الإنساني الدولي وقانون اللاجئين وانطباق هذا القانون على حماية المشردين في الداخل ومساعدتهم.

٤٤- وكمـــا هو معروف الآن، تمثل تطور هام بهذا الخصوص في القيام، بناء على طلب لجنة حقوق الإنسان والجمعـــية العامـــة، بإعداد المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد داخليا. وبالاستناد إلى التجميع والتحليل للقواعد القانونية من جزأين (E/CN.4/1996/52/Add.2 وE/CN.4/1998/53/Add.1) المقدمين إلى لجنة حقوق الإنسان في عام ١٩٩٨، توحد المبادئ التوجيهية في وثيقة واحدة القواعد العديدة احتياجات الأشخاص المشردين داخليا في مجـــالي الحماية والمساعدة. والمبادئ التوجيهية التي تعكس قانون حقوق الإنسان الدولي والقانوني الإنساني وتتفق معهـــا، تـــبين الحقوق والضمانات التي ينطوي عليها الأمر في جميع مراحل التشريد، وتوفر الحماية من التشريد التعسفي، والحماية والمساعدة أثناء التشريد، والحماية والمساعدة لدى العودة أو إعادة التوطين أو إعادة الإدماج. وهـــي توفر توجيها إرشاديا لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة: الممثل في اضطلاعه بولايته؛ والدول في مواجهة ظاهرة التشريد الداخلي؛ وجميع السلطات الأخرى والمجموعات والأشخاص في ما لها من علاقات مع الأشخاص المشردين داخليا؛ والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية.

٤٥- وانتهز الممثل الفرصة، في اجتماعاته مع المسؤولين الحكوميين، لاستعراض عمل الولاية، بما في ذلك تطوير المبادئ التوجيهية التي منح المسؤولين المعنيين نسخا منها. وقد أثلجت صدر الممثل حفاوة الاستقبال التي لقيها من أعضـــاء الحكومة وحسن تجاوبهم مع جهوده في الاضطلاع بولايته، بما في ذلك تطوير الإطار المعياري. فعلا فإن الرئيس والنائب الأول للرئيس ووزير الخارجية وغيرهم قد أعربوا جميعا عن تأييدهم للممثل بوصفه مواطنا سودانيا مكلفا بمسؤولية النهوض بقضية السكان المشردين داخليا في العالم.

٤٦- وأعـــرب الممثل عن تقديره بشكل خاص لمبادرة النائب الأول للرئيس، الرامية إلى قيام الحكومة بإجراء دراسة شاملة لأزمة التشريد في البلاد والبرامج الجارية، بغية استنباط استراتيجية تعاونية في ضوء المبادئ التوجيهية وكذلك ترتيبات الأمم المتحدة المؤسسية.

٤٧- وبعد البعثة، وفي دورة الجمعية العامة السادسة والخمسين وأثناء نظر اللجنة الثالثة في مشروع القرار بشأن المشردين داخليا، أعرب ممثل السودان في اللجنة الثالثة عن قلقه من أن المبادئ التوجيهية لم يعتمدها رسميا محفل حكومي دولي ولكنـــه انضـــم، تحليا منـــه بروح التعاون والدعم لعمل الممثل، إلى التوافق في الآراء تأييدا لقرار (١٦٤/٥٦) يشجع على مزيد نشر المبادئ وتطبيقها، بما في ذلك عقد حلقات دراسية إقليمية وغير إقليمية بشأن التشـــرد الداخلي. وفي اجتماع لاحق مع الوفود استضافه الممثل الدائم لسويسرا لتشجيع الحوار بين الحكومات وممثل الأمين العام، أعاد مندوب السودان تأييد دعم حكومته لعمل الممثل وتعهدها بالتماس سبل تعزيز الحوار بغية التوصل إلى توافق في الآراء تأييدا للمبادئ التوجيهية، وهذا نهج يلتزم به الممثل أيضا.

## ثالثا - خاتمة

٤٨- في الختام، يمكن القول إن للمناقشات وللاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حكومة السودان والممثل أثناء بعثته الثانية القدرة المحتملة على الإسهام ايجابا في التخفيف من حدة معاناة المشردين داخليا في السودان وعددهم ٤ ملايين مشرد. والخطوات التي اتخذتها الحكومة بعد البعثة من حيث إعداد دراسة شاملة بغية استنباط سياسة واستراتيجية وطنيتين بشأن المشردين داخليا، والتي يجب أن تشمل إقامة جهة وصل وطنية داخل الحكومة للمشردين داخليا، إنما هي خطوات جد لازمة وواعدة إلى حد كبير. وبالإضافة إلى ذلك، فإن استعداد الحكومة لمناقشة مشروع السياسة والاستراتيجية في حلقة دراسية وطنية شاملة إنما يدل على مستوى من الالتزام له القدرة المحتملة على التحول إلى استجابة أكثر تعزيزا لاحتياجات المشردين داخليا. وما هو أهم من ذلك، ونظرا لمحض ضخامة أزمة التشريد التي تمس البلاد، فإن هذه الاستجابة تحمل في طياتها وعود تجميع موارد كل من الحكومة والمجتمع الإنساني الدولي. وفيما يتعدى المستوى الوطني، يوصي بشدة أن تفكر الحكومة في القيام بدور أكبر في دعم المبادرات الدولية المتعلقة بمسألة التشريد الداخلي - وهذه مبادرة ليس من شأنها وحسب أن تزيد التعاون الدولي باسم السكان المحتاجين في السودان وإنما من شأنها أيضا أن تعمل على تعزيز مكانة حكومة السودان في المجتمع الإنساني الدولي وفي مجتمع حقوق الإنسان الدولي. ونظرا إلى أن السودان أكثر بلدان العالم تأثرا بالتشرد الداخلي، فإن مثل هذه المكانة يمكن أن تضيف وزنا ذا شأن إلى تلك المبادرات وتقوي تجاوب المجتمع الدولي مع هذه الأزمة العالمية.

- - - - -